الديمقراطية التربوية:

من ديمقراطية المدرسة إلى الديمقراطية في المدرسة

علي أسعد وطفة

مجلة التربية القطرية – مجلة فصلية محكمة

تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم

العدد 46، السنة 32،

سبتمبر/أيلول 2003،

صص 78–94.

الديمقراطية التربوية

من ديمقراطية المدرسة إلى الديمقراطية في المدرسة

الدكتور/ علي أسعد وطفة

جامعة الكويت

تنامى اليوم إيمان المجتمعات الإنسانية بضرورة الحياة الديمقراطية وأهميتها لوجود وأمن هذه المجتمعات. لقد أصبح مفهوم الديمقراطية بمنظومته القيمية والإنسانية الشعار الذي ترفعه الشعوب الإنسانية في مواجهة تحديات القهر والظلم والعبودية. فحب الديمقراطية يتّقد ويتنامى في قلوب البشر وينهض الإيمان بها في وجدانهم ويتوهج في ضمائرهم. وإذا كان المحرومون يعملون اليوم على تحقيقها بكافة السبل، فإن من يعيش في ظلها يتفانى في حماية عطاءاتها وتنمية قيمها ومبادئها ومكاسبها. لقد أصبحت كلمة الديمقراطية لفظة ساحرة تداعب قلوب المحرومين وتهدد أفئدتهم، **وغدا النضال الإنساني من أجل تحقيقها قدر الإنسانية والبشر.**

فالديمقراطية بما تنطوي عليه من قيم خلاقة أصبحت متطلباً تاريخياً يمكنه أن يحرر البشرية من القهر والتعصب والإكراه والحرب. ومن هذا المنطلق بدأ اليوم نداء الديمقراطية يتنامى في كل أنحاء الكون وبدأ التشبث بمبادئها وبقيمها يترجم نزوع البشر إلى الحب والحياة والحضارة.

لقد شهد المدّ الديمقراطي تناميه الكبير في النصف الثاني من القرن العشرين ليشمل بلداناً وقارات وأمماً متنوعة، وأخذت هذه الظاهرة الديمقراطية تشد رحالها في كل مكان يمكنها أن تصل إليه. ولم يأت هذا المدّ الديمقراطي بانتصاراته المختلفة هبة من السماء بل كان في كل خطوة ونقلة يترجم نضال البشر ومعاناتهم. فآلام البشر وهزائمهم ودماؤهم شكلت الضريبة التي دفعتها الأمم وماتزال تدفعها حباً بالديمقراطية وسعياً إلى تحقيقها.

فالديمقراطية بانتصاراتها لايمكن أن تنفصل عن أبعادها التاريخية والاجتماعية، وهذا يعني أن هناك كثيراً من المتغيرات الكبرى التي لعبت دوراً كبيراً في انتصار المدّ الديمقراطي، ويمكن أن يشار في هذا الصدد إلى انهيار النظام الشيوعي في روسيا وسقوط الأنظمة التسلطية في أوروبا، وظهور الحركات التي تنادي بالحرية والعدالة، والصراع من أجل الانتخابات الليبرالية في تشيلي وفي كينيا وتايلاند والفلبين وفي بلدان أخرى كثيرة كانت أنظمتها تعتمد على التسلط والديكتاتورية. وكل هذه الأحداث تشير بقوة إلى رغبة أصيلة وشمولية عند البشر من أجل الحرية بصورة عامة والحرية السياسية بصورة خاصة.

الديمقراطية والتربية :

تحتل الديمقراطية التربوية مكاناً مركزياً بين القضايا الاجتماعية المعاصرة. وتتجسد هذه المسألة في أبعاد سياسية ونضالية متنوعة، حيث تأخذ مكانها الهام في برامج الأحزاب السياسية المتعارضة، أو في الحركات النضالية للشباب والطلاب التي تسعى إلى تحقيق المبدأ الديمقراطي في مجال التربية والتعليم.

ويكفي لإدراك أهمية هذه القضية أن نشير إلى ماشهدته المرحلة التاريخية المعاصرة من التمردات الطلابية التي اندلعت في الستينات (١٩٦٨) وفي التسعينات (١٩٩٦) في مختلف أنحاء العالم ولا سيما في باريس ولندن وروما وبكين وذلك من أجل تحقيق ديمقراطية التعليم في مجال الدراسات العليا والجامعية.

وقد ترافق البعد السياسي للحركة الديمقراطية الطلابية مع نمو اتجاهات علمية واسعة، تمثلت في الأبحاث الاجتماعية، التي أخذت على عاتقها مهمة دراسة وتحليل

واقع مسألة الديمقراطية التربوية كقضية اجتماعية بالغة الحساسية والدقة. وقد أصبح النضال، من أجل تحقيق الديمقراطية التربوية والتعليمية، يمثل اليوم إحدى الجبهات المتقدمة لصراع الإنسانية التاريخي من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية. وذلك لأن الديمقراطية التربوية تشكل مضمون ومحتوى الديمقراطية الاجتماعية، وتجسد إحدى تجلياتها. حيث تمثل الديمقراطية الاجتماعية الإطار العام لكافة أشكال الديمقراطية السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذ يعني في نهاية الأمر أن الديمقراطية تشكل كلاً متكاملاً لا يقبل الفصل أو التجزئة يتمثل في مبدأ العدالة الاجتماعية.

وتؤكد التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخي أن الحياة الديمقراطية لأمة من الأمم مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية. وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكاملها في حياة الأمة أمر مرهون بمدى تأصل القيم الديمقراطية في عقول الناس ووجدانهم. وتأسيساً على هذه الحقيقة تعد قضية الديمقراطية التربوية اليوم من أكثر قضايا العصر التربوي حساسية وخصوصية وذلك لما تنطوي عليه هذه القضية من أبعاد اجتماعية وسياسية هامة.

وإذا كانت التحولات التاريخية تحدد مسار واتجاه الحياة الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية، **فإن الفعل التربوي كان دائماً وأبداً يشكل حلقة من أهم حلقات النماء الديمقراطي** في مختلف التجارب التاريخية للمجتمع الإنساني. **فالعملية التربوية تشكل مدخل الضرورة في كل نماء ديمقراطي**، وهذا يعني أنه لا يمكن لدورة حياة ديمقراطية أن تتم أو تنضج ما لم تأخذ مسارها في عمق **الدورة التربوية للمجتمعات المعنية.**

إن الحقيقة التي تبهر البصر هي أن المكاسب الديمقراطية لمجتمع من المجتمعات مرهونة بمدى حضور الوعي التربوي في عمق هذه المكاسب الديمقراطية وخلفياتها. وينبني على هذا أيضاً أن الديمقراطية التي تنأى عن وعي تربوي اجتماعي أصيل، بأبعادها وقيمها وشروطها، هي ديمقراطية شكلية تفتقر إلى مقومات وجودها واستمرارها. فالديمقراطية التي لا تقوم على وعي المجتمع بالقيم والمعايير الديمقراطية هي ديمقراطية مهددة بالفناء، هذا إذ لم تتحول إلى نوع من الطغيان الديمقراطي العبثي الذي يهدد مقومات الوجود الديمقراطي.

وإذا كان الوعي الديمقراطي يشكل شرط الضرورة التاريخية لضمان استمرارية الوجود الديمقراطي في مجتمع من المجتمعات **فإن المؤسسات التربوية تشكل قطب الرحى في عملية بناء هذا الوعي وتشكله.** وهذا هو المنطلق الذي جعل عدداً كبيراً من الباحثين والمفكرين يعتقدون **بأن مستوى تطور مجتمع ما مرهون إلى حد كبير بمستوى تطور مؤسساته التربوية والتعليمية..**

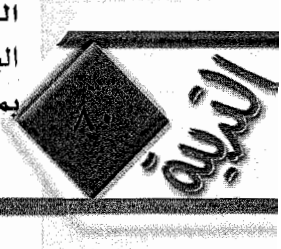

وإذا كان نماء الفكر الديمقراطي رهيناً بتطور الأبعاد الديمقراطية للحياة الاجتماعية بصورة عامة **فإن المؤسسات التربوية كانت ومازالت تشكل الحلقات الأكثر أهمية وخصوصية في عملية هذا النماء**، فالعلم لا ينمو إلا بالإبداع والابتكار وبالتالي فإن قيم الحرية والديمقراطية هي البوتقة التي تتشكل في معارجها أسس الإبداع والتجديد والابتكار. **ومن هنا فإن التربية بمؤسساتها لا يمكنها أن تؤدي دورها التاريخي إلا في أجواء الحرية والمعاني الديمقراطية.**

وإذا كانت المؤسسات المدرسية تشكل دائرة اجتماعية لا تنفصل عن خلفياتها الاجتماعية والسياسية والعقائدية، فإنها **مع ذلك تمثل الحاضن الطبيعي للنخبة الفكرية والثقافية المستقبلية، وهي بذلك تشكل حاضناً للحريات الفكرية والإنسانية** في المستقبل. فالمؤسسات التربوية هي المرآة الأولى التي ترتسم فيها أبجديات الإبداع والحرية، ويتأسس على ذلك بالضرورة **أن الفكر الديمقراطي بكل ما ينطوي عليه من قيم وعطاءات يجد نفسه في أحضان المؤسسات التربوية** ومن ثم تبدأ دورته الاجتماعي ليأخذ أبعاده في مدار الحياة الاجتماعية بمختلف مؤسساتها وحلقاتها[١].

يؤكد ديوي على عمق التواصل بين التربية والديمقراطية إذ يقول: لا يمكن للعقيدة الديمقراطية أن تنفصل عن العقيدة أو التجربة التربوية[٢]. وتأسيساً على هذا المنظور يمكن القول بأن الديمقراطية التربوية تكمن في الأجواء الحرة للعملية التربوية بقيمها ومعاييرها، وبالتالي فإن علاقات التفاعل الحرة تشكل الحاضن التربوي والاجتماعي الذي يحقق للفرد فرص النمو والازدهار والتكامل. وإذا «كانت التربية عملية نمو للفرد في إطار اجتماعي فإن الديمقراطية هي الإطار الأمثل لهذا النمو»[٣]. وتتحدد طبيعة النمو الديمقراطي هذا في تعريف ديوي للديمقراطية وقوامه بأن : **الديمقراطية هي طريقة شخصية في الحياة**، وهي بالتالي ليست مجرد شيء خارجي يحيط بنا (...) فهي جملة من الاتجاهات والمواقف التي تشكل السمات الشخصية للفرد والتي تحدد ميول وأهداف الفرد في مجال علاقاته الوجودية[٤].

---

(١) علي اسعد وطفه وسعد الشريع، الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت، ص ص ٣٢٧ - ٤٠١.

(2) Johan Dewey, a démocratic créatrice et la tache qui nous attends, texte d'une conférence préparée en 1939 par Dewey a l'occasion d'un congres organisé en l'honneur de ses 80 ans. in: Horizons philosophiques, Vil5. No2, 1997.

(٣) سيد محمد الجيار، التربية ومشكلات المجتمع، مجموعة دراسات، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٠٢.

(4) Johan Dewey, La démocratie créatrice et la tache qui nous attends, Ov.cite.

في مفهوم الديمقراطية :

تعد كلمة الديمقراطية من أكثر الكلمات السياسية سحراً وألفة وتواترا في المجتمعات الإنسانية. وتعرف الديمقراطية في القواميس التقليدية بوصفها مفهوماً سياسياً يرمز إلى حكومة الشعب لنفسه بنفسه، وهو المعنى الذي يعلنه ابراهام لنكولن Abraham Lincoln في تعريفه للديمقراطية بأنها: حكومة الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب. فالديمقراطية في الأصل كلمة تشير إلى نظام حكم مستقل يكون فيه المواطنون على السواء أمام شروط الحياة والقانون، وهو نظام تتخذ فيه القرارات السياسية بالأكثرية وذلك دون احتقار لحقوق وآراء الأقلية السياسية، وفي ظل هذا التطور تؤكد الديمقراطية لمواطنيها إمكانية المشاركة مباشرة في اتخاذ القرار وتلك هي الديمقراطية التي تسمى ديمقراطية مباشرة.

ومع الأخذ بالأهمية الكبيرة لدرجة التطور والتعقيد في المجتمعات المعاصرة فإنه يمكن للمواطنين وبكل بساطة انتخاب ممثليهم الذين يحكمون ويتخذون القرار، فالديمقراطية الممثلة هي هذه التي ترتكز على انتخابات ليبرالية حرة منظمة وشريفة وتعددية التي تجعل من الحكومة مسؤولة أمام الشعب، وفي هذه الديمقراطية فإن الحكومة توجد لخدمة الشعب وليس العكس، وبافتراض أن الحكومات الديمقراطية تستمد سلطاتها من اتفاق المحكومين فإن هؤلاء المحكومين يمتلكون سلطة تغيير الحكومة بطرق سلمية، وذلك عندما يفقدون ثقتهم بها وذلك دون عنف أو إكراه.

ويعد مفهوم الديمقراطية من المفاهيم المركبة لأنه يشتمل بذاته على منظومة من المفاهيم والأفكار حول الحرية والعدالة والتكافؤ والمساواة، كما أنه يرتكز على طائفة أخرى من الممارسات والإجراءات الديمقراطية التي تشكلت عبر تاريخ الإنسانية.

ومفهوم الديمقراطية مفهوم بنيوي لا ينفصل عن مضامينه السياسية وأبعاده الاجتماعية، وهو يشكل كياناً لا يقبل التجزئة إلا لاعتبارات تجريدية، وضمن هذا السياق التجريدي يمكننا أن نبحث في مفهوم الديمقراطية **بوصفه مفهوماً مركباً تنتظم فيه كينونة من الممارسات والعلاقات والمبادئ الحرة التي يمكن أن تؤصل في الإنسان قيم العدالة وحرية التفكير، وقيم النقد والحوار والعدالة، واحترام الآخر وقبول مبدأ، والمشاركة على مبدأ المساواة**، كما يشمل ذلك كل القيم التي تؤكد على نماء الإنسان وتطوره، وعلى مبدأ الشعور بالكرامة والحرية والمشاركة والتنمية الذاتية والإبداع. وإذا كان من إمكانية لتعريف **الديمقراطية** يمكن أن نقول بأنها : منظومة القيم الإنسانية التي تقوم على مبدأ الحرية والتواصل والحق والقبول والتي تسعى إلى تحقيق الذات الإنسانية بكل ماتنطوي عليه من طموحات الوجود والحضور والابتكار والإبداع.

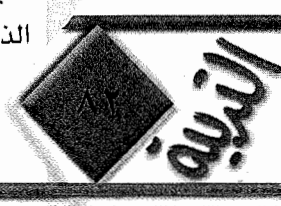

الديمقراطية التربوية:

يطرح مفهوم الديمقراطية التربوية نفسه بوصفه مفهوماً مركباً وغامضاً في الآن الواحد. وهو يتضمن صيغاً ودلالات متعددة تؤدي إلى صعوبة السيطرة عليه وامتلاك ناصية المعاني التي يموج بها. ومن أجل تبديد الغموض الذي يحيط به يمكن تفكيكه إلى ثلاثة مستويات أساسية تكشف ملابسات الغموض التي ينطوي عليها، حيث تشكل هذه المستويات الثلاثة الركائز الأساسية التي يقوم عليها وهي:

- ديمقراطية المدرسة أو تكافؤ الفرص التعليمية.
- الديمقراطية في المدرسة أو الممارسة الديمقراطية في الوسط المدرسي.
- الوعي الديمقراطي أو تعليم الديمقراطية في المدرسة.

ديمقراطية التعليم أو تكافؤ الفرص التعليمية:

يتمثل مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في مدرسة تفتح أبوابها للجميع على مبدأ التكافؤ والمساواة دونما تمييز بالمطلق. وهذا يعني أن المدرسة يجب أن تستوعب جميع الأطفال في سن المدرسية دون اعتبارات عرقية أو دينية أو طائفية أو جغرافية أو لأي اعتبار آخر. وقد أطلق على هذا المفهوم دمقرطة التعليم أو ديمقراطية تكافؤ الفرص التعليمية.

يرتكز مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية إلى تصور قوامه أن التحصيل العلمي والمعرفي يشكل نوعاً من الخيرات المادية والروحية، وبالتالي فإن الديمقراطية التربوية تتجسد في التوزيع العادل للخيرات التربوية بين أفراد المجتمع. فديمقراطية التعليم لا تتحقق في توفير الفرص التربوية المتكافئة فحسب، وإنما في توفير الإمكانيات المتكافئة للتحصيل التربوي بين أفراد المجتمع وهذا هو جوهر الديمقراطية التربوية[٥]. إن غياب هذا التكافؤ في فرص التعليم يمثل انتهاكاً للديمقراطية التربوية كما يعلن المفكر الفرنسي روجيه جيرو Roger Giro ويشكل في نهاية الأمر توزيعاً غير عادل للخيرات المادية والروحية في المجتمع[٦]. ومن الواضح أن هذا التعريف يؤكد على أهمية الحياة الاجتماعية كمصدر للتوزيع غير المتكافىء للخيرات المادية. فالتربية هي

---

(٥) علي وطفه، علم الاجتماع التربوي وقضايا الحياة التربوية المعاصرة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٨، ص٢١٧.

(6) Girod Roger, les inégalités sociales, P.U.F., Paris, 1984. (P3).

نوع من الخيرات المادية والروحية في آن واحد وبالتالي **فإن التوزيع المتكافئ لهذه الخيرات يشكل البعد التربوي لمسألة اللامساواة الاجتماعية**. وهذا يعني في نهاية الأمر أن المساواة، في ميدان التربية والتعليم، تتجسد في عملية التوزيع المتكافئ للخيرات التربوية، وتمكين أفراد المجتمع كافة من الحصول على نصيب متكافئ من الخيرات التربوية المتاحة، وبالتالي تمكين كل فرد في المجتمع من إشباع كامل لاحتياجاته العلمية والتربوية في إطار المؤسسات التربوية وفقاً لمعطيات الثروة التربوية المتوافرة في المجتمع.

إن التحديد الذي سقناه لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يتباين إلى حد ملحوظ مع عدد كبير من التحديدات التي تعبر عن وجهات نظر مختلفة، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى تحديد ميليارية غاستون Miliaret Gaston الذي ينظر إلى المساواة التربوية بوصفها: «إمكانية متاحة، أمام الأطفال كافة، من أجل الحصول على تعليم متكافئ يتكيف مع استعداداتهم العقلية الخاصة، وذلك بشكل مستقل عن تأثير الشروط الاجتماعية الخارجية: كالوضع الاقتصادي والاجتماعية لعائلاتهم[٧]. ومن الملاحظ أن تحديد ميليارية يركز على أهمية الاستعدادات العقلية والذكاء كمبدأ أساسي لديمقراطية التربية، وهو بذلك يتجاهل طبيعة العلاقة الجدلية القائمة بين الاستعدادات العقلية وجذورها الضاربة في أرض الحياة الاجتماعية.

لقد أثار مفهوم التكافؤ في فرص التعليم جدلاً فكرياً واسعاً بين مختلف الاتجاهات الفكرية والفلسفية ولا سيما في دلالة هذا المفهوم وفي الدور الاصطفائي للمدرسة ولا سيما في المراحل اللاحقة من التعليم. فالمدرسة تصطفي روادها وفقاً لمعايير الذكاء والاجتهاد ولعوامل اجتماعية مختلفة. وهذا يعني أن شروط الدخول المتكافئ لا تعني تأكيداً على المعنى الديمقراطي بأبعاده المختلفة. فالأطفال يدخلون إلى المدرسة ولكن شريحة منهم واسعة تغادرها كرها لأنها لا تستطيع أن تواكب سيروراتها المدرسية وعوامل الاصطفاء فيها. فالمدرسة تفتح أبوابها للجميع ولكنها تترك مجال الاستمرار فيها لعناصر القدرة على الاستمرار وهذا يعني في نهاية الأمر مبدأ البقاء للأقوى والأصلح؛ والأقوى والأصلح هم في غالب الأمر هؤلاء التي انتظمت شروط حياتهم في أفضل تجلياتها أما الأضعف فهم هؤلاء الذين خرجوا من مستنقع الحياة إلى دائرة صراع لا يملكون لها غير الضعف والعجز والهزيمة.

---

(7) Miliaret Gaston, Vocabulaire de l'éducation et sciences de l'éducation, Paris, P.U.F., 1979, (P199).

لقد تطور مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأصبح يتجلى في مفاهيم جديدة اليوم مثل: إلزامية التعليم ومجانية التعليم وبدأت كثير من البلدان تتخذ إجراءات متطورة في رسم آفاق جديدة لشرائح المتعلمين عبر صفوف التقوية ووضع البرامج الخاصة وتقديم المساعدات المدرسية وتقديم المنح الدراسية للأطفال الذي يتحدرون من أوساط اجتماعية متدنية[٨].

الديمقراطية في المدرسة أو التفاعل الديمقراطي:

لقد ساد في أدبيات علم الاجتماع والاجتماع التربوي ولا سيما في مرحلة الستينات والسبعينات تعريف للديمقراطية التربوية قوامه تكافؤ الفرص التعليمية في الوصول إلى التعليم والاستمرارية في دوراته المختلفة. ولكن المفهوم الجديد المعاصر بدأ يتجاوز هذه الحدود ويؤكد الأهمية الكبيرة للقيم الديمقراطية في السلوك في داخل المؤسسات المدرسية، بما تنطوي عليه هذه المفاهيم من حقوق المشاركة، والحرية في إبداء الرأي والنقد، والإدارة الديمقراطية للمدرسة، وتأسيس الحياة المدرسية على تقدير الفرد من قبل الآخرين وتقديره لنفسه، واعتباره قيمة عليا في ذاته وتعويده على المناقشة الحرة المنظمة[٩].

الديمقراطية ليست شيئاً يودع في عقول الأفراد، بل هي ممارسة أو استجابة واعية نحو العالم وهذه الاستجابة يجب أن تتم وتحدث في داخل المدرسة وفي سياق علاقات التفاعل القائمة بين أفرادها[١٠]. والمدرسة بدورها نسيج من العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تقوم بين مكونات وجودها، وفي إطار هذا النسيج يمكن للعلاقات الاجتماعية، من حيث طبيعتها، أن تأخذ اتجاهين مختلفين فهي إما أن تأخذ اتجاهاً يتميز بالمرونة أو طابعاً يتصف بالتصلب. وهذا يعني في نهاية الأمر أن هذه العلاقات قد تأخذ صورة علاقات ديمقراطية تتميز بالمرونة والعفوية أو علاقات تسلط تتميز بطابع التصلب والجمود. ويتأسس على ذلك أن **غياب العلاقات الديمقراطية في المدرسة يفسح المجال لنماء علاقات التسلط والاستبداد**، وعلى

---

(٨) انظر: شبل بدران، ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠، صص ١١٩ - ١٤٧.

(٩) اليونسكو، مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، مجلة التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، العدد ٢١، ١٩٨١، ص ١٠٧.

(١٠) باولو فراريري، تعليم المقهورين، ترجمة يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥٨.

خلاف ذلك فإن غياب علاقات التسلط والإكراه يعني بالضرورة حضور القيم الديمقراطية في الجامعة.

فالأداء الديمقراطي للمدرسة يشكل الدورة الدموية للحياة في الجامعة بما تنطوي عليه من وظائف متنوعة، وبالتالي فإن دراسة الأداء الديمقراطي للمدرسة يشكل مقدمة ضرورية لتقصي مستوى الحياة الديمقراطية وطابعها في المجتمع بصورة عامة وذلك انطلاقاً من أهمية العلاقات الوشيجة بين المدرسة والمجتمع، فالمجتمع يشكل الحاضن الأساسي للمدرسة وهي بالتالي تمثل الصورة المستقبلية التي سيكون عليه هذا المجتمع في معارج نمائه وتطوره الداخلي.

لم يعد دور المؤسسات التربوية في إطار المجتمع المعاصر تقديم معرفة أو ثقافة إنسانية عامة وشاملة وتلقين هذه المعرفة كفاية بذاتها، بل أصبح هذا الدور معنياً بأداء مهمات جديدة تستجيب لحاجات متجددة أبرزها بناء الخصائص الحضارية للإنسان الذي يمكنه أن يتجاوب مع طابع تطور الحياة على نحو يأخذ فيه الذكاء الاجتماعي أهمية متزايدة ومتنامية. وهذا يعني أن المهمة الأساسية للمؤسسات التربوية بصورة عامة تتمحور حول بناء الإنسان المواطن Citoyen/Homme الذي يستطيع أن يتجاوب مع معطيات الحضارة وقيمها المتجددة .

- وتأسيساً على هذا يمكن القول بأن الديمقراطية التربوية تقوم على أساسين هما:
- احترام قيمة الفرد وذاتيته كفاية في حد ذاتها.

قدرة الأفراد على تنظيم أمور حياتهم وتوجيهها نحو تحقيق المصالح المشتركة لكل من الأفراد والمجتمع. وعلى هذا الأساس ينبغي أن تتاح لهم الفرصة والحرية في ممارسة هذه القدرة وهذا التوجه الإنساني[11].

تعليم الديمقراطية أو الوعي الديمقراطي

يقول توماس جيفرسون Tomas Jefferson : «إذا أرادت أمة ما أن تكون حرة وجاهلة في دولة مدنية فهي تطلب المستحيل» وعلى خلاف المجتمعات التسلطية التي تريد أن تطبع شعوبها بسمة الخضوع والسلبية فإن هدف التعليم الديمقراطي هو بناء الإنسان القادر على تحقيق استقلاله، والقادر على أن يطرح أسئلة وأن يحلل الأشياء بدرجة عالية من الذكاء مع دراية واسعة بمبادئ الديمقراطية وأساليب ممارساتها.

---

(١١) سيد محمد الجيار، التربية ومشكلات المجتمع، مجموعة دراسات، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٠٠.

يقول تشيسترفين Chester.E.Finn : « يستطيع أي إنسان أن يعلن حاجته الفطرية إلى الحرية ولكن لا يمكن لأي إنسان أن يولد وهو مزود بمعرفة حول ما يمكن للمؤسسات السياسية والاجتماعية أن تفعله من أجل أن تجعل الحرية ممكنة بصورة دائمة له ولأطفاله». فهذه الأشياء يجب أن يكتسبها المرء ويجب أن يتعلمها أيضاً، ومن هذه الزاوية لا يكفي القول بأن واجب المعلمين في مجتمع ديمقراطي أن يتجنب عملية التطبيع الخاصة بالأنظمة الشمولية وأن يقدم ثقافة حيادية في مجال القيم السياسية، لأن ذلك غير ممكن لأن أي تعليم يعمل على غرس القيم، ومع ذلك فإن التلاميذ يمكنهم أن يتعلموا مبادئ الديمقراطية وأن يحافظوا على روح منفتحة ومتحررة، وهذه الروح تعد ضرورية ولا تقدر بثمن، وذلك بالنسبة للنظام الديمقراطي. وفي الوقت نفسه يجب تشجيع الأطفال على أن يعيدوا النظر في الفكر التقليدي وفق حجج عقلية وعبر بحث منظم ومهما تكن قوة المحاولات فإن الكتب المدرسية الديمقراطية يجب أن تتصدى للأحداث والظواهر غير الإنسانية وأن تفندها.

مهما تكن رغبة الإنسان في امتلاك الحرية ذات طبيعة فطرية فإنه لمن الضرورة بمكان تعلم وفهم طبيعة الديمقراطية وأسرار حركتها، وبالتالي فإن أي مجتمع يريد أن يبقى حراً عليه أن يؤكد على الأهمية الكبيرة للتعليم الديمقراطي وإدراك المبادئ الديمقراطية. وهذا يعني أن جانباً كبيراً من المسؤولية يقع على عاتق المدرسة والمؤسسات التعليمية التي يمكنها أن تعلم الأطفال الديمقراطية من خلال الدراسة والحياة المدرسية، ومن خلال النشاطات المدرسية وغير المدرسية، ومن المشاركة والحياة المدرسية والتفاعل التربوي، ومع ذلك فإن التعليم ليس هو المدخل الوحيد إلى الديمقراطية في مجتمع ليبرالي. إذ يجب أن يوفر المجتمع دورات وبرامج إعلامية وتلفزيونية ومكالمات وصحف ونشاطات منظمة كل هذه تشكل مصادر حقيقية لتربية ديمقراطية متكاملة.

من أجل أن ندرك جيداً المسؤوليات والفرص الاجتماعية التي تؤكدها الديمقراطية فإن ذلك يعتمد على تعليم خاص ومحدد، وهذا التعليم لايقف بذلك عند حدود تعريف الأفراد بالمباديء الديمقراطية أو ممارسة الديمقراطية فحسب بل يمتد إلى إعطاء معنى النظام والاستقلال والفضول والتحليل. فالديمقراطية بوصفها مادة تربوية أو تعليمية لا يجب أن ينظر إليها بصورة مستقلة، ويجب ألا تعلم بعيدا عن الغايات التربوية الأخرى، فتعليم الديمقراطية يجب أن يرتبط بمختلف الموضوعات التي يباشرها الطلاب في المدرسة وأن يرتبط أيضاً بما يحدث خارج المدرسة. وباختصار فإن تعليم الديمقراطية يشكل جوهر الحياة الثقافية والاجتماعية. هذا ويمكن لعملية التربية الديمقراطية أن تأخذ أشكالاً مختلفة جداً، وبالتالي فإن المدرسة

تشكل الإطار العام للعملية التربوية الديمقراطية، ومع ذلك فهي ليست المجال الوحيد لتعلم الديمقراطية، ففي المجتمع الديمقراطي يمتلك كل المواطنين الحق في ثقافة ديمقراطية وليس من حق أحد أن يجعله مجرد موضوع للدعاية السياسية الحكومية السائدة. ومع ذلك فإنه لابد من تأكيد حرية المؤسسات الدينية في بناء المدارس الدينية وحق الأفراد أيضاً والمؤسسات الأخرى في تأسيس مثل هذه المدارس، كما يمتلك الأبوان الحق في تعليم أطفالهما في المنزل، وهذا التنوع يشكل مصدراً ضرورياً للتنوع والاختلاف في المجتمع الديمقراطي، لأن ذلك يمكنه أن يعزز أفضل إمكانيات التثقيف.

تأخذ المناهج الديمقراطية في المدرسة أشكالا وصيغاً مختلفة، والمواد الديمقراطية يمكن أن تدرس بصورة منفصلة أو بطريقة مدمجة (مع مواد أخرى مثل الجغرافيا والتاريخ والأدب والعلوم الاجتماعية)، فالمبادئ الديمقراطية يمكن أن تشكل موضوعاً تدور حوله المناهج الاجتماعية والتاريخية، ومهما تكن طريقة تدريس هذه المبادئ فإنه يجب التركيز على بعض الموضوعات الأساسية التي تمكن الطلاب من فهم المعاني الديمقراطية مثل:

- أصل الديمقراطية وتجلياتها الأولى حيث يتوجب على الشباب معرفة طبيعة نمو وتطور الأفكار الديمقراطية.

- معرفة مسار وظروف هذه الأفكار ولاسيما في العصور القديمة الإغريقية والرومانية وعند المسلمين والمسيحيين، وبالتالي في العصور الوسطى وعصر النهضة والإصلاح والثورة الفرنسية، وأخيرا في عصر التنوير والثورة الأمريكية والفرنسية، ويجب على هذا المنهج أن يتضمن دراسة بعض الوثائق الهامة مثل إعلان استقلال أمريكا، إعلان حقوق الإنسان والدستور الأمريكي والإعلان الفرنسي حول حقوق الإنسان.

- يجب على الطلاب أن يحللوا مستويات الممارسة العملية للنظريات الديمقراطية، وذلك في مختلف العصور، وهنا يجب دراسة تطور المجتمعات الديمقراطية القديمة والحديثة وذلك دون تجاهل بعض القضايا التي تطرح نفسها مثل: أين ازدهرت الديمقراطية وأين أخفقت ولماذا؟ وما الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عززت مسيرة الحياة الديمقراطية والتي اعتمدت عليها الأنظمة الديمقراطية؟ ما الأوضاع والصعوبات التي اعترضت نمو هذه الديمقراطيات وازدهارها؟ من الذي دافع عن الديمقراطية ومن الذي حاول هزيمتها؟ وكيف استطاعت الحكومات الديمقراطية أن تنظم نفسها من أجل تأكيد احترام مبدأ الأكثرية وتأكيد الحقوق الفردية.

وهذا يعني بالضرورة أن الديمقراطية التربوية هي هذه التي تنمي عند الإنسان قيم الحرية والحق والمشاركة والعدل والمساواة[١٢].

ويمكن لنا أن نميز في هذا التركيب الديمقراطي المعقد للمفهوم عدة جوانب:

- قيم الحرية من حرية القول والتفكير والتغير والممارسة.

- قيم التواصل الاجتماعي التي تؤكد قيم قبول الآخر على مبدأ الاختلاف والتواصل مع الآخر على مبدأ الحوار والمشاركة.

- قيم العدالة الاجتماعية والتي تتضمن قيم الحق والمساواة والكرامة الإنسانية[١٣].

مبادئ التربية الديمقراطية ودورها في بناء الإنسان:

تنطلق التربية الديمقراطية من قيم الحب والتسامح، وترتكز إلى المبادئ التربوية الحديثة ذات الطابع الإنساني، وتسقط فيها الحواجز النفسية بين أطراف العملية التربوية، وتتنافى معها كل أشكال العنف والقسر والإكراه في العمل التربوي.

ومن هذا المنطلق يعتمد الآباء الديمقراطيون أساليب التبصر والتفهم التربوي العميق لطبيعة الأطفال ومشكلاتهم ويتبنون المبادئ التربوية الحديثة. فالتربية التي يعتمدونها هي التربية الحرة التي ترسخ مبدأ مركزية الطفل وغائيته، حيث يكون الطفل محور العملية التربوية وغايتها. وغني عن البيان أن التربية الديمقراطية تعتمد مبدأ النمو الذاتي الحر للطفل وهي تنطلق من أهمية الخصوصية السيكولوجية والجسدية للطفل التي تشكل منطلق المربي في عمله التربوي. وتقوم التربية الديمقراطية على المبادئ التالية:

١ - مبدأ الحرية :

الحرية هي المبتدأ والخبر في التربية الديمقراطية ويأخذ هذا المبدأ صيغاً متنوعة أبرزها **الحرية النفسية** للطفل فالحرية الجسدية ومن ثم الحرية العقلية. ونعني بالحرية النفسية أن لا يكره الطفل على تبني مواقف واتجاهات انفعالية وخاصة

---

(١٢) عمر محمد خلف : ديمقراطية التعليم العالي في الدول العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد٢١، مارس/آذار، ١٩٨٦، ص ص (٨١-١٠٤)، ص ١٠٠.

(١٣) عبد العزيز الحر، مدرسة المستقبل، مكتب التربية العربية لدول الخليج، دار الكتب القطرية، الدوحة، ٢٠٠١، ص ٢٨.

السلبية منها مثل مشاعر الحقد والكراهية والنفور وأن يترك للطفل حرية التكون السيكولوجي وفقا لمعايير موضوعية قوامها التسامح والتضحية والعطاء. ويقصد **بالحرية العقلية** أن لا يشحن ذهن الطفل فيما لا يرغب فيه وأن يفكر فيما ليس من شأنه وأن يكره على تبني معتقدات وقيم خارجة على إرادته أو اهتماماته الطفولية. أما الحرية الجسدية فتتمثل في أن يترك للطفل وخاصة في مراحل حياته الأولى حرية اللعب والحركة والانطلاق دون قيود أو حدود تعيق عملية نموه وازدهاره.

وتشير الدراسات الجارية في ميدان الحياة التربوية أن الحرية التربوية هي من أكثر العوامل خطورة في بناء الفكر ونمو المنطق واللغة والروح النقدية. وتشير هذه الأبحاث أيضاً أن الحرية التربوية المتاحة هي الفضاء الذي ينمو فيه التكامل الإنساني برمته وأنه من غير هذه الحرية ينحدر الوجود الإنساني للطفل إلى مستويات الدنيا ويفقد الفرد واحداً من أهم معانيه الإنسانية التي لطالما نظر إليه الفلاسفة بوصفه جوهراً إنسانيا وهو الحرية الإنسانية. فالمعاملة الديمقراطية التربوية تعني إطلاق حرية الطفل ليسأل ويجيب، ليخطئ ويصحح خطأه ليشارك في مجرى الدرس، وليعبر عن أحاسيسه ومشاعره (....) إنها تعني مراعاة حاجات الطفل وإقناعه وليس قسره وإكراهه[١٤].

٢ - مبدأ الحب:

الحب حاجة إنسانية أصيلة تضرب جذورها في العمق الإنساني وهي تشكل منطلق نمو الفرد وازدهاره، وقديما قيل بالحب يحيا الإنسان. والحب عامل ازدهار وتكون وصيرورة إنسانية ومن غيره تصبح حياة الإنسان جحيماً تقتل فيه مكامن الإبداع والعطاء. والحب قيمة إنسانية تعانق الحرية وتنمو بها وتتنافى مع كل صيغ القسوة والإكراه، ومن هنا فإن التربية الديمقراطية تناشد الحب الشامل وتنميه في قلوب الأطفال وتحيطهم به بلا حدود لأنها تشكل الركن الأساسي وحجر الزاوية في أية تربية ديمقراطية خلاقة.

ويعد الحب من أهم الحاجات الانفعالية التي يجب اشباعها عند الأطفال، وعندما يحرم الطفل من إشباع هذه الحاجة يفقد عنصر تكامله النفسي والإنساني ولا سيما في المراحل الأولى من حياة الطفل. وتشير الدراسات الجارية في هذا الخصوص أن أكثرية المنحرفين والمجرمين هم هؤلاء الذين قد نشئوا في بيئات أسرية غير متسلطة حرمتهم من أهم الحاجات الإنسانية إلحاحاً وأهمية وهي الحاجة إلى الحب.

---

(١٤) بو علي ياسين : على دروب الثقافة الديمقراطية، حوران للنشر، دمشق، ١٩٩٤. ص ٢٠٦.

والحقيقة أن الطفل في تنشئته الأولى بحاجة إلى أن ينهل من حب الآخرين من جهة وإلى أن يغدق حبه على الآخرين من جهة أخرى. والأسرة الديمقراطية هي التي تستطيع أن تحقق التوافق النفسي لأطفالها في هذا المجال حيث توفر لهم الحب وتجعلهم قادرين على بذله وعطائه للآخرين.

٣ - مبدأ التجربة الذاتية للطفل:

تنطلق التربية الديمقراطية من مبدأ التجربة الذاتية التي تؤكد أهمية النمو الذاتي الحر للطفل، حيث يترتب على الأبناء أن يعتمدوا على تجربتهم الشخصية في بناء تصوراتهم وقيمهم وفعاليتهم وعلى مبدأ المشاركة مع غيرهم من أفراد الأسرة في بناء التجربة الخلاقة والمبدعة.

ومن هذا المنطلق تسعى التربية الديمقراطية إلى دفع الأطفال إلى دائرة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية الخاصة بهم وعلى مبدأ النتائج الطبيعية لسلوكهم وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة التي لا تلحق الأذى بالأطفال. وهنا يترتب على الطفل أن ينمو وفقا لمعاناته الخاصة ولتجربته الإنسانية المتفردة مع الأشياء التي تحيط به. ومن هنا أكدت التربية الطبيعية على أهمية هذا المبدأ وعلى مبدأ التربية السلبية التي تركز على أهمية الجهد الخاص للطفل بعيداً عن تجارب الراشدين وانطباعاتهم.

فالإنسان بطبعه ميال إلى الاعتماد على تجربته الذاتية ليثبت وجوده، وهذه الحاجة تجسد لديه حالة الشعور بالاستقلال والقوة، ومن هذا المنطلق يسعى الطفل إلى أن يحقق ذاته وأن يمتحنها في ميادين الحياة وفي خضم التجارب المتاحة له. ويمكن القول إن الحاجة إلى الاعتماد على الذات تشكل منطلقاً ركنيا من منطلقات الوجود الإنساني ومن أسس إحساسه بالوجود.

٤ - مبدأ الحوار:

يعد الحوار منطلق التجربة الديمقراطية في عملية التواصل التربوي، ويقوم هذا المبدأ على أساس من حرية النقد وإبداء الرأي بعيداً عن قيم الخجل والخوف والوجل والإرهاب. ووفقاً لهذا المبدأ يترتب على الأطفال أن يعلنوا عن آرائهم وقيمهم وانتقاداتهم وأن يطرحوا أسئلتهم في أجواء حرة متكاملة تدفع بهم إلى مزيد من النمو والعطاء نفسياً وعقلياً.

لقد بينت التجارب التربوية الأصيلة أن الحوار بين أفراد الأسرة ينمي ملكات الطفل الفكرية والعقلية والانفعالية. فالحوار هو العملية التي ينتقل بها العقل الإنساني من حالاته الساكنة إلى حالاته النشطة وذلك يدفع به إلى النماء والتطور. وغني عن

البيان أن العقل يتطور في فضاءات يضمنها أسلوب الحوار والنقد والتساؤل. ومن جهة أخرى تشير الخبرات التربوية أن اللغة لا تنمو إلا من خلال الحوار النشط الذي يقوم بين الطفل والمحيطين به، وأن الأطفال الذين لا تتاح لهم هذه الفرصة يعانون من خصاء ذهني ومن ضمور شديد لإمكانياتهم العقلية والنفسية والوجدانية.

٥ - مبدأ المسؤولية:

وهو المبدأ الذي يمنح كل فرد من أفراد الأسرة إحساساً عميقاً بمسؤولياتهم الخاصة دونما قيود أو رقابة غير رقابة الضمير والقناعات الراسخة في النفس. وهذا يعني أن السلوك هنا ينبع من الذات الإنسانية وأن الإنسان يحقق ذاته بعيداً عن كل أشكال الرقابة والخوف وفي هذا خلق وبناء لشخصيات قادرة على تسطير الانتصارات والتفوق والابتكار.

ويعد مبدأ المسؤولية وثيق الصلة بمبدأ الحرية فالحرية هي الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان وجدانياً ونفسياً وانفعالياً من هذا المنطلق فإن مبدأ المسؤولية يشير إلى النتائج التي تترتب على الحركات الرشيقة للحرية. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مبدأ المسؤولية يترابط مع مبدأ الضرورة وهو يعني في نهاية الأمر قدرة الفرد على تحمل نتائج أفعاله وأن يكون قادراً على تقدير المدى الذي يجب أن تنساب فيه حريته.

٦ - الاحترام والتوازن:

تقوم علاقات التسلط التربوية على مبدأ الإكراه وعلى علاقات التبعية: كالعلاقة بين السيد والمسود، والغالب والمغلوب، وبين القوي والضعيف، والاحترام في إطار هذه العلاقة موجه من الطرف الأضعف إلى الأقوى ويتمثل ذلك في عرف «احترام الكبير والعطف على الصغير». وعلى خلاف ذلك كله تؤكد التربية الديمقراطية على أهمية الاحترام باتجاهاته المتوازنة والمتكافئة، ومع أن الطفل ليس راشداً صغيراً كما يؤكد العرف الديمقراطي فهو كيان متكامل جدير بكل احترام وتقدير لا بل أن التقدير هنا هو حاجة أصيلة ضاربة الجذور في العمق السيكولوجي عند الأبناء وخاصة الأطفال.

فالتربية الديمقراطية تربية تسعى إلى تربية الحاجات الأساسية للإنسان وهي الحاجة إلى الحب والحنان، الحاجة إلى التقدير، الحاجة إلى الإحساس بالأمن، الحاجة إلى الإحساس بالانتماء، الحاجة إلى بناء التجربة الذاتية، وأخيراً الإحساس بالأهمية والوجود. وتمثل هذه الحاجات قوام الإحساس بالهوية والوجود ومقومات الشخصية المتكاملة.

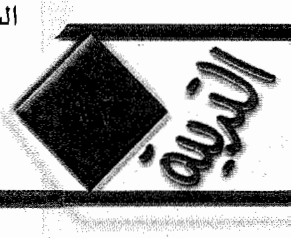

٧ - مبدأ الاستقلال

تنطلق التربية الديمقراطية من مبدأ التربية الاستقلالية؛ والتربية الاستقلالية هي التربية التي تهتم بتعويد الطفل الاعتماد على نفسه في حل مشكلاته وفي قضاء حاجاته وذلك بالقدر الذي تسمح له قدراته القيام به.

والتربية الاستقلالية على النقيض من التربية الاتكالية التي لا تتيح للطفل الاعتماد على نفسه في حل مشكلاته وفي قضاء حاجاته وذلك على الرغم من تمتعه بالقدرات التي تعينه على القيام بها، بل تعود الطفل على الاتكال والاعتماد على الآخرين في الوصول إلى غاياته، وبذلك ينشأ ضعيف الشخصية كثير التبرم بالحياة متشائماً. وإذا واجهته صعوبة من الصعوبات لجأ إلى من يعينه على مواجهتها مهما بلغ به من العمر وبذلك يعجز عن مواجهة صعوبات الحياة ويحاول أن يتهرب منها بكل ما أوتي من وسيلة وحيلة.

نتائج التربية الديمقراطية وعواقبها:

تعمل التربية الديمقراطية على بناء الإنسان المتوازن المتكامل نفسياً واجتماعياً وعقلياً. ومن هنا لا يمكن أن نتحدث عن آثار سلبية للتربية الديمقراطية لأن قوام هذه التربية هو العمل على تلبية الحاجات النفسية والعقلية والاجتماعية للأطفال، ومبدأها هو تحقيق الازدهار والتكامل في الشخصية الإنسانية. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نشير إلى بعض الخصائص الإيجابية التي تنميها مثل هذه التربية في الشخصية الإنسانية.

تنمي التربية الديمقراطية في الإنسان مجموعة من السمات والخصائص الإنسانية الخلاقة. فهي تعمل على تنمية الذكاء وقدرة الفرد على الإبداع والتعليم والتفوق في ميادين التحصيل العلمي والمعرفي، وتعزز قيم الإنجاز والعمل في كافة ميادين الحياة. وتؤدي التربية الحرة، على المستوى النفسي، إلى تحقيق الذات وقبولها، وإلى تعميق مشاعر الثقة بالنفس، وتحقيق التوافق النفسي في صيغه المتكاملة، وإلى بناء قيم الحب الإنساني الشامل والميل إلى المبادرة والتكيف والإحساس بقيمة الآخر، وتعزيز القيم الإنسانية القائمة على أسس الحوار والحرية والتفاهم والتفاعل الإنساني الخلاق والشامل.

لقد بينت الأبحاث التي أجراها موللر Muller-Wolf في هذا الميدان أن السلوك الديمقراطي يضع أسس الرضا ونمو الإبداع والاستقلالية، والاتزان الانفعالي، والميول الاجتماعية عند الفرد. وعلى خلاف ذلك بينت هذه الأبحاث أن التسلط يؤدي إلى انخفاض الدافعية عند الطفل، وضعف قدرته على التركيز، وزيادة في توتره الداخلي،

وميل إلى الثورة والغضب وإلى المسايرة وتؤيد هذه النتائج بحوث أخرى كثيرة. وقد كشفت نتائج الأبحاث التي تناولت التنشئة الاجتماعية عن جوانب عديدة منها :

- يعاني الأطفال الذين ينشؤون في بيوت متشددة من مظاهر الخوف والانطواء والاضطراب النفسي والاعتماد على الغير. أما أطفال الآباء الديمقراطيين الذين ينشؤون في بيوت متزنة في أسلوب التنشئة الاجتماعية يكونون أكثر اعتدادا بالذات، وأكثر قدرة على التعبير عن أنفسهم وأكثر قدرة وحرية وميلاً إلى الاستقلال.

- يكون الأطفال الذين نُشئوا في إطار تربية متسلطة أكثر ميلا للعدوان وأكثر سلبية وأقل قدرة على التنافس وعلى التوافق الاجتماعي. أما الأطفال الذين ينشؤون في بيوت متسامحة فإنهم يتميزون بالمثابرة ويكونون أكثر قدرة على المنافسة وأكثر استقلالا وتعاوناً مع الغير.

يتميز الأطفال الذين ينتمون لأمهات محبات وعاطفيات بالاتزان والشعور بالأمان والاطمئنان والإحساس بالسعادة والرضى، وعلى خلاف ذلك يشعر أطفال الأمهات المسيطرات بالبؤس ويعانون من سرعة الاستثارة وكثرة الحركة. هذا ويعد تقبل الأم لطفلها شرط ضروري لتنشئته تنشئة اجتماعية سليمة. والنقص في هذا التقبل يحبط حاجة الطفل إلى الحب ويزيد من مقاومته لتمثل قواعد المجتمع الذي يعيش فيه.